

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على اتفاق التجارة بين حكومتى  
جمهورية مصر العربية وجمهورية سرى لانكا  
الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛  
وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

( مادة وحيدة )

الموافقة على اتفاق التجارة بين حكومتى جمهورية مصر العربية  
وجمهورية سرى لانكا الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٨ ، وذلك مع  
التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شوال سنة ١٣٩٧ ( ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٧ )

أنور السادات

### اتفاق تجارة

بين حكومة جمهورية مصر العربية  
وحكومة جمهورية سرى لانكا

إن حكومة جمهورية مصر العربية ، وحكومة جمهورية سرى لانكا  
المشار اليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين ، تحددوها الرغبة في تنمية روابط  
التعاون الاقتصادي بين كتلتا الدولتين ، وتوسيع العلاقات التجارية  
المتبادلة المبينة على مبادئ الصداقة والاستقلال الوطنى والسيادة والمساواة  
والمنفعة المتبادلة ، وبهدف توسيع نطاق العلاقات التجارية والاقتصادية  
بين بلديهما ، قد اتفقتا على ما يلى :

( مادة ١ )

يتوم الطرفان المتعاقدان ببذل جهودهما في تسهيل تنمية تبادل  
البضائع والخدمات بينهما وفقا للتوازن واللوائح السارية في بلديهما  
خلال فترة سريان هذا الاتفاق .

( مادة ٢ )

يقدم كل من الطرفين المتعاقدين للآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية  
فيما يتعلق :

( ١ ) الجمارك ، الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى أو أى نوع من  
أنواع المصروفات الأخرى المقررة على البضائع المصدرة إلى  
أراضى الطرف الآخر المتعاقد أو المستوردة منه أو العبارة  
في أراضيه .

- ٤ - مواد كيميائية ومنسوجات .
- ٥ - كالولينا .
- ٦ - باريت .
- ٧ - تالك .
- ٨ - خام الفوسفات .
- ٩ - أسمنت أبيض .
- ١٠ - إطارات سيارات .
- ١١ - مواسير صلب للفجر وتجهيزات للفجر .
- ١٢ - حديد مطروق لصناعة السفن ، والكترونيات من الحديد  
الأبيض وأنواع مختلفة من الحديد .
- ١٣ - جلود حيوانات .
- ١٤ - أوراق سجائر ، والومنيوم وورق صحف . . . الخ
- ١٥ - مييدات حشوية .
- ١٦ - أحبال من الصلب .
- ١٧ - بروكات ومعادن ملونة .
- ١٨ - غزول وخيوط من الياق صناعية .
- ١٩ - أنواع مختلفة من الصلب .
- ٢٠ - جاز أويل .
- ٢١ - زيوت تشحيم .
- ٢٢ - فول سودانى .
- ٢٣ - سلع مختلفة .

## وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر  
بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٧ بشأن الموافقة على اتفاق التجارة بين  
حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألبانيا الشعبية الاشتراكية ،  
الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٤ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٧٧ ؛

قرر :

مادة وحيدة :

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التجارة بين حكومتى جمهورية مصر  
العربية وجمهورية ألبانيا الشعبية الاشتراكية الموقع في القاهرة بتاريخ  
١٩٧٧/٦/١٤ ، ويعمل به اعتباراً من ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٧ م  
تحريراً في ١٣ من سنة ١٣٩٨ ( ٢٢ يناير سنة ١٩٧٨ )

محمد إبراهيم كامل

(ج) البضائع والمواد الخاصة بالمعارض والأسواق الدائمة أو المؤقتة والغير مخصصة للبيع .

(د) البضائع الممادة بعقد الإصلاح أو التعديل أو معالجتها وذلك في حدود قيمتها الأصلية .

#### ( مادة ٦ )

تم جميع المدفوعات المتعلقة بالمعاملات التجارية بين الدولتين بالعملات الحرة القابلة للتحويل .

تقوم الأسعار التي تتضمنها العقود المبرمة وفقا لهذا الاتفاق والمتعلقة بتبادل البضائع والخدمات وكذلك جميع المدفوعات الأخرى بالعملات الحرة القابلة للتحويل .

#### ( مادة ٧ )

يتم توريد البضائع والخدمات في نطاق هذا الاتفاق طبقا للعقود المبرمة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المسؤولين عن أنشطة التجارة الخارجية في كلتا الدولتين .

#### ( مادة ٨ )

تحدد أسعار البضائع والخدمات والتي سيتم تبادلها في نطاق الاتفاق الحالي على أساس أسعار الأسواق العالمية .

#### ( مادة ٩ )

١ - يقوم كل طرف بتسهيل وتشجيع الاشتراك في المعارض والأسواق الدولية وكذلك تنظيم المعارض الفردية المقامة في أراضي الطرف الآخر .

٢ - يقوم كل من الطرفين المتعاقدين في نطاق القوانين والقواعد السارية في بلده بمنح كل التسهيلات للطرف الآخر من أجل التنظيم والاشتراك في هذه المعارض والأسواق .

#### ( مادة ١٠ )

يستمر سريان نصوص هذا الاتفاق بعد انتهاء أجله ليطبق على العقود المبرمة في نطاقه وخلال فترة مريانه .

#### ( مادة ١١ )

يحل الاتفاق الحالي محل اتفاق التجارة المرفق بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة سيلان في ٨ نوفمبر ١٩٦٦

يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول بصفة مؤقتة اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه وبصفة نهائية اعتبارا من تاريخ تبادل المذكرات التي تؤكد الموافقة أو التصديق على هذا الاتفاق من حكومتى الطرفين المتعاقدين .

(ب) القوانين الجمركية والقواعد الخاصة للاستيراد والتصدير والتراخيص وتخزين وتحميل البضائع المستوردة والمصدرة أو العابرة وكذلك الرسوم والضرائب المتعلقة بها .

(ج) منح تراخيص الاستيراد والتصدير .

- تتلقى السفن والطائرات وأطقمهما والبضائع الخاصة بكل طرف متعاقد في المياه الإقليمية وموانئ ومطارات الطرف الآخر ، نفس معاملة الطائرات وأطقمها وسفن وبضائع الدول التي تحظى بمبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية .

- لن تسرى الشروط السابقة على الملاحة الساحلية والصيد في المياه الإقليمية للطرفين المتعاقدين .

#### ( مادة ٣ )

لا يطبق مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية المنصوص عليه في المادة (٢) على ما يلي :

(١) المزايا التي منحها أو التي قد يمنحها أى طرف من الطرفين المتعاقدين للدول المناهضة لتسهيل تجارة الحدود والمرور .

(ب) التفضيلات الناشئة عن اتحادات جمركية أو عن مناطق تجارة حرة يكون أو قد يكون أى طرف من الأطراف المتعاقدة عضوا فيها .

(ج) المزايا المتبادلة في إطار التعاون أو التكامل الاقتصادي الإقليمي أو شبه الإقليمي أو الترتيبات المؤقتة لتحقيق هذا الغرض .

(د) المزايا الناشئة عن اشتراك أى طرف في ترتيبات متعددة الأطراف تهدف إلى التكامل الاقتصادي .

(هـ) المزايا التي منحها أو التي قد تمنحها مستقبلا جمهورية مصر العربية لأي من الدول العربية .

#### ( مادة ٤ )

يتمهد كل طرف من الطرفين المتعاقدين طبقا للقوانين والنظم المعمول بها بالدولة إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير عند الضرورة وذلك للبضائع ذات المنشأ الأصلي والمستوردة من أو المصدرة لأراضي الطرف الآخر المتعاقد .

#### ( مادة ٥ )

يقوم كل من الطرفين المتعاقدين في حدود القوانين والنظم السارية في بلده بإعفاء الطرف الآخر من الرسوم الجمركية والالتزامات المالية على البضائع التالية والتي يكون منشؤها أراضي الطرف الآخر .

(١) الكهكوجات، قوائم الأسعار، كتيبات ومواد الدعاية (بما فيها الأفلام) عن البضائع التي تعرض للبيع في سوق الطرف المستورد .

(ب) العينات التجارية غير المخصصة للبيع .

وكالة التنمية الدولية مشروع رقم ٠٠٢٦ - ٢٦٣

### اتفاقية منحة

مشروع

بين

جمهورية مصر العربية

والولايات المتحدة الأمريكية

لنقل التكنولوجيا

وتطوير العمالة ٣

بين جمهورية مصر العربية وتمثلها وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي (المنح له)

والولايات المتحدة الأمريكية وتمثلها وكالة التنمية الدولية  
مادة ١ - الاتفاقية .

إن هدف هذه الاتفاقية هو توضيح المفاهيم للأطراف المتعاقدة المسماة بأعلاه (الأطراف) فيما يتعلق بتنفيذ وتولى "المنح له" للمشروع الذي سيرد وصفه بأدناه وذلك فيما يتعلق بتمويل المشروع بواسطة الأطراف .

مادة ٢ - المشروع :

بند ٢ - ١ : تعريف المشروع :

سيشمل المشروع مساعدة "المنح له" ومنظمات القطاع الخاص التي يحددها "المنح له" على تخطيط وتطبيق برامج ومشروعات التنمية والاستخدام الفعال للمساعدة الأجنبية وعلى وجه الخصوص فإن المشروع سوف يمنح المساعدة لحل المشاكل الفنية والتخطيطية الإدارية الحالية وخلق تقديراً للحاجة إلى التغيير والوسائل اللازمة لتحقيقه .

وسوف تتخذ هذه المساعدة الأشكال التالية :

(أ) الخدمات الاستشارية ، التي لا تزيد مدتها عادة عن ستة أشهر .

(ب) المواد التعليمية والتجريبية اللازمة للاستفادة بالكامل من المساعدة الفنية التي يتم الحصول عليها في ظل هذه المنحة وذلك عن طريق مجموعات العمل المشتركة أو غيرها .

(ج) الإمدادات أو المعدات الأخرى التي يحتاج إليها لإزالة الضغوط نحو حل المشاكل الفنية والتخطيطية - الإدارية وذلك للإسراع في التطبيق أو جعل استخدام برامج المساعدة الأجنبية أكثر فاعلية ولدعم الأبحاث التطبيقية للولايات المتحدة الأمريكية أو لدعم وتطبيق أنشطة التنمية ذات الأثر الهام .

يسرى هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات ويحدد تلقائياً لمدد سنوية متتالية ما لم يخطر أي من الطرفين الطرف الآخر كتابة بالرغبة في إنجازه قبل نهايته بثلاثة أشهر .

حرر ووقع عليه في القاهرة في الثامن والعشرين من شهر مايو عام ١٩٧٧ من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية لهما نفس الحجية من حكومة جمهورية مصر العربية عن حكومة جمهورية سرى لانكا

توقيع ( يوسف صلاح الدين عبادي ) ( دكتور ج. ب كاليبجاما )

### وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٢ بشأن الموافقة على اتفاق التجارة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية سرى لانكا الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٨ ؛ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٠ ؛ قرر :

مادة وحيدة :

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التجارة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية سرى لانكا الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٨ ، ويعمل به اعتباراً من ١٩٧٧/١٢/٢٣ ما  
تحريراً في ١٠ صفر سنة ١٣٩٨ (١٩ يناير سنة ١٩٧٨)

محمد إبراهيم كامل

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على اتفاقية المنحة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لنقل التكنولوجيا وتطوير العمالة المؤرخة ١٩٧٧/٨/١١ والتعديل الأول المؤرخ ١٩٧٧/٨/٣١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛ وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

( مادة وحيدة )

ووفق على اتفاقية منحة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لنقل التكنولوجيا وتطوير العمالة المؤرخة ١٩٧٧/٨/١١ والتعديل الأول لها المؤرخ ١٩٧٧/٨/٣١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذى القعدة سنة ١٣٩٧ ( ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٧ )

أنور السادات